

وزارة التعليم العالي
لمعهد العالي للخدمة الاجتماعية
بكفر الشيخ

**رؤية مقترحة لتنمية وعي طلاب الخدمة الاجتماعية
بحقوق المواطنة في ضوء دراستهم لمادة حقوق الإنسان**

إعداد

دكتور

أيمن فتحي حرويس

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية

بكفر الشيخ

دكتور

محمد إسماعيل بركات

المعهد العالي للخدمة الاجتماعية

بكفر الشيخ

٢٠٢٠م

أولاً : مدخل الى مشكله الدراسة :

تؤمن الدولة بأن التنمية الشاملة لا يمكن أن تتحقق في مجتمعنا دون مشاركة ايجابية من الشباب , حيث تعتبر فئة الشباب هم اقدر فئات المجتمع على تحمل المسؤولية والمشاركة الفعالة في عملية التنمية , كما تهتم الدولة برعاية النشء والشباب باعتبارهم من أهم الطاقات البشرية للنهوض بالمجتمع .

ونظرا لأهمية الشباب في المجتمع فقد اهتم المشرع المصري بهم , حيث جاء في الدستور المصري " تكفل الدولة رعاية الشباب والنشء , وتعمل على اكتشاف مواهبهم , وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية , و تشجعهم على العمل الجماعي والتطوعي وتمكينهم من المشاركة في الحياة العامة " (١) .

كما أشارت الإحصاءات الرسمية و طبقا لتقديرات السكان عام ٢٠١٩ أن عدد الشباب في مصر في الفئة العمرية ما بين (١٨ – ٢٩) سنة قد بلغ ٢١,٧ مليون نسمة , أي بنسبة ٢٣,٦% من اجمالى عدد السكان منهم ٥٠,٦% ذكور ، ٤٩,٤% إناث (٢) .

كما أن الاهتمام بفئة الشباب ومن بينهم طلاب الخدمة الاجتماعية ليس فقط من كونها تشكل شريحة كبيرة في المجتمع , لكن أيضا لكونها تمثل أكثر الفئات حيوية ونشاطاً , وتقع أعباء التغيير وتحقيق أهداف التنمية على عاتقها , مما يتطلب إعدادهم للأدوار المستقبلية في إطار استراتيجية واضحة المعالم تساعدهم في الحفاظ على الهوية المصرية , وتوفير مناخ ملائم يدفعهم نحو النمو المتكامل والمتوازن .

كما أن تدعيم الشعور بالانتماء للوطن ، وتعزيز ثقته بحاضره ومستقبله وتحديث البنية الإدارية والسياسية التي تحكم العلاقة بين المواطن وأجهزة الدولة وتوفير العدالة الناجزة كشرطاً لازماً وضرورياً لتحقيق المواطنة(٣) .

وقد قطع مفهوم المواطنة شوطاً تاريخياً طويلاً حتى اكتمل وبلغ غايته وارتباطاً بذلك فقد شكلت موجات التحرر الإنساني المتتابعة توسيعاً مستمراً لمتغير المواطنة , بحيث استوعبت في النهاية فئات العامة من البشر الى جانب الصفوة التي احتكرته في البداية , هذا الى جانب أن المواطنة قد تحررت من حصار الصفوة لتصبح حق لكل الجماعات والفئات التي أقصيت الى هامش المجتمع قبل ذلك , حيث أدى إدماجها الى تأسيس حالة من المواطنة الشاملة والمتجانسة التي تشكل قاعدة للمشاركة يقودها الجميع في كل ما يخص الوطن المشترك (٤) .

وتقوم حقوق المواطنة على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين , دون تمييز قانوني أو سياسي أو ثقافي , بسبب الجنس أو اللون أو الدين أو العقيدة ودون تفرقة من الناحية العلمية , بسبب الانتماءات السياسية أو المكانات الاجتماعية , فالمواطن مهما كان أصله أو نسبه الاجتماعي أو مكانة أسرته أو ميوله السياسية , يجب إن ينال – على أسس و معايير موضوعية – فرص عادلة و متكافئة في التعليم والرعاية الصحية والعمل وتولى الوظائف العامة والترقي والترشح للانتخابات وممارسة كافة حقوقه السياسية والقانونية (٥) ، وهذا ما أكد عليه الدستور المصري "المواطنون لدى القانون سواء , وهم متساوون في الحقوق و الواجبات العامة , لا تمييز بينهم بسبب الدين أو العقيدة أو الجنس أو الأصل أو العرق أو اللون أو اللغة أو الإعاقة , أو المستوى الاجتماعي , أو الانتماء السياسي أو الجغرافي أو لأي سبب آخر , كما تتخذ الدولة التدابير اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز"(٦) .

وتتطلب حقوق المواطنة أن ينتهج المجتمع نهجاً يدعم أنواعها المختلفة , ويوطد العلاقة بين المواطن والدولة ويعزز ثقته في مؤسساتها من خلال المساواة في الفرص المتاحة وتحقيق العدالة

الاجتماعية , وتوفير مناخ ملائم يمكنهم من ممارسة حقوقهم الدينية والسياسية , ويسهل من المشاركة الفعالة في المجتمع (٧) .

كما ترتبط المواطنة ارتباطاً مباشراً بحقوق الإنسان في المجتمع , في إطار علاقة الفرد بالدولة , وهي في مجملها يمكن أن تشكل عناصر حقوق الإنسان , و بذلك تُعد مؤسسات التعليم المختلفة ومنها الجامعات التي تُعد أحد أجهزة الدولة الأيديولوجية , وتعكس بصورة أو بأخرى أنماط العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع وغرس قيم المواطنة (٨) , حيث تعتبر الجامعة مؤسسة علمية تربوية اجتماعية تساهم بالتعاون مع غيرها من المؤسسات العاملة في المجتمع في مواجهة تحديات المستقبل للنهوض بالمجتمع وتحقيق التنمية المتوازنة , بل إنها تعد من أهم تلك المؤسسات , ويرجع ذلك لدورها المحوري في إعداد جيل واع من الشباب قادر على دفع مسيرة التنمية وخدمة المجتمع (٩) .

ثانيا : المنطلقات النظرية للدراسة :

١- نظريه الأنساق العامة :

كلمه " نسق- system " تعنى شيئاً يتصف بأنه كل مركب , أو مجموعة من الأشياء أو الأجزاء المنظومة أو المتصلة ببعضها، ومن ثم فإن أبسط تصور للنسق الاجتماعي انه يتكون من شخصين أو أكثر تفاعلان في موقف محدد بصورة مباشرة أو غير مباشرة (١٠) .

وتعتبر نظرية الأنساق أن أي نسق اجتماعي في حالة اتصال دائم و تفاعل مستمر يحدث بكافة مكوناته , و يكون هذا التفاعل بين النسق ككل من ناحية وبينه وبين البيئة المحيطة أو المحيط الاجتماعي الذي يوجد به النسق من ناحية أخرى , كما تشير هذه النظرية الى أن أي نسق اجتماعي يؤثر ويتأثر بالمجتمع الموجود فيه , وتأتي أهمية قيم النسق الاجتماعي العام في ترابط انساق المجتمع وتكاملها فيما بينهما , وإلا تعرض المجتمع لتفكك أنساقه المتبادلة مع بعضها وظيفياً , وانهايار البناء الاجتماعي (١١) .

فالمجتمع إذن نسق كلى والمؤسسات أنساق فرعية تشترك جميعها في تحقيق الهدف العام للنسق الكلى (المجتمع) , وذلك لأن المجتمع لكي يشبع احتياجات أفرادها فإنه يلجأ الى إنشاء هذه المؤسسات أو الأنساق الفرعية وفقاً لنموذج بنائي معين يحقق أهداف معينه , وهذه الأنساق لا تستطيع للقيام بوظائفها دون الاعتماد المتبادل بينها وبين المجتمع من ناحية وبينها وبين مؤسسات المجتمع الأخرى من ناحية أخرى , فالمجتمع هو الذي أنشأ هذه المؤسسات لإشباع احتياجات أفرادها , وبذلك يمد المجتمع هذه المؤسسات أو الأنساق الفرعية بما تحتاجه من موارد بشرية ومادية وفي المقابل فإن هذه المؤسسات لا تستطيع العمل بمعزل عن المؤسسات الأخرى , لأنها تؤدي وظائفها بصورة تعاونية وتنسيقية متكاملة لتحقيق الهدف العام للمجتمع , وهذه العلاقة تكون مباشرة أو غير مباشرة (١٢) .

٢- نظرية الدور :

يعرف الدور على انه نمط من السلوك يتفق مع نظام الحقوق والواجبات ويرتبط بمكانة معينة داخل جماعة اجتماعية , ومن ثم فإنه يتضمن القيام بالحقوق والواجبات الخاصة بمركز معين , كما تستمد الأدوار معناها من الأطر المرجعية التي لا تحدد الاتجاهات فقط بل تحدد أيضاً إدراك تلك الأدوار (١٣) .

ونظرية الدور تقدم إطاراً نظرياً مناسباً لتفسير وفهم المواقف والسلوكيات المختلفة لأنساق العملاء , بجانب تدعيم قدرات الأخصائي الاجتماعي على استيعاب وممارسة أدواره المهنية المختلفة (١٤) .

وهناك أنواع متعددة للدور منها (١٥):

أ- الدور الفعلي : وهو الدور الذي يشغله الفرد ويمارسه مع من يتعامل معهم في عمله .

ب- الدور المتوقع : وهو الدور الذي يتحدد بناءً علي توقعات الأفراد نحو شاغل الدور , وكذا توقعاته هو تجاه من يتعامل معهم من خلال علاقات متنوعة تحكمها معايير و ضوابط .

ج- الدور الموصوف: وهو الذي يقوم به الفرد بناء على المكانة أو الظروف التي تحيط به أو بحكم الوضع الذي يتواجد به .

د- الدور المكتسب : وهو الدور الذي يكتسبه الفرد من خلال تفاعلاته مع الأفراد المحيطين به وبناءً على قدراته وإمكاناته .

لذا فإن وضوح الدور بالشكل اللازم يؤثر إيجاباً على مستوى أداءه ، فيصبح أكثر فاعلية وبالتالي تضائل احتمالية حدوث صراع الأدوار الذي يحدث نتيجة لتعدد أو تضارب أو ازدواج أو اختلاط المكانات (الأوضاع الاجتماعية) التي يشغلها القائم بالدور(١٦).

لذا يجب على طلاب الخدمة الاجتماعية إدراك الدور المنوط بهم في ضرورة اكتساب وتنمية الوعي بحقوق المواطنة وكيفية ممارستها ، بجانب الوعي بالدور المنوط بالمؤسسات الأكاديمية المختلفة نحو ترسيخ قيم المواطنة وتنمية وعي الطلاب بها .

لذا تتضح أهمية وعي طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة خاصة في ظل الظروف والمتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشهدها مصر في الوقت الراهن ، الأمر الذي يدعو إلى ضرورة تنميته وعي طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة ،

وهناك العديد من الدراسات والبحوث العلمية التي تناولت حقوق المواطنة يمكن استعراضها وصولاً إلى تحديد دقيق لمشكلة الدراسة الحالية ، وقد تم تناولها وفقاً للترتيب الزمني ، ومن أهمها :

دراسة (سامية بارح ٢٠٠٦) التي ترى أن ترسيخ قيم المواطنة في نفوس الشباب يؤدي إلى رفع قدراتهم وتجاوز مرحلة التركيز على القيم المادية إلى ما يعرف بالقيم التي تركز على النواحي الإنمائية والثقافية ، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة غرس قيم المواطنة وتعميق الإحساس بالانتماء وتدعيم حرية التعبير عن الرأي ، و الحق في ممارسة النشاط السياسي ، وتوعية الشباب بحقوقهم وواجباتهم (١٧) .

دراسة (Pamele & Margret 2006) التي توصلت إلى أن النظام الأكاديمي والتعليم الجامعي يعد من الآليات الأكثر أهمية ولها تأثير بالغ في غرس وتدعيم قيم المواطنة لدى الشباب بوجه عام وطلاب الخدمة الاجتماعية على وجه التحديد حيث التوعية بحقوقهم وواجباتهم (١٨) .

دراسة (ماجدة سرور وعلاء الزغل ٢٠٠٧) التي أكدت أن هناك ضرورة لتفعيل قيم المواطنة كأحد متغيرات صنع سياسة المجتمع المدني وزيادة المشاركة في صنع القرار المتعلق بصنع سياسة الرعاية الاجتماعية ، وتوفير المناخ المؤسسي من أجل تفعيل قيم المواطنة المنشودة (١٩).

دراسة (عماد حمدي ٢٠٠٧) التي توصلت إلى ضرورة تطوير مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية لتنمية قيم المواطنة ، وذلك من خلال نماذج للممارسة ترتبط بالواقع الاجتماعي والثقافي للمجتمع ، و أن تحتوى المناهج الدراسية على غرس قيم للطلاب من خلال (الندوات – المؤتمرات – الزيارات الميدانية) هذا من الناحية النظرية ، أما من الناحية الميدانية فتؤكد الدراسة على ضرورة تطوير التدريب الميداني في المجالات الجديدة ومنها المجال السياسي ومجال حقوق الإنسان (٢٠).

دراسة (سلطانة محمد ٢٠٠٩) التي أكدت نتائجها على فاعلية برنامج التدخل المهني في تنمية وعي المرأة بحقوق المواطنة ، وقد أدى برنامج التدخل المهني إلى تنمية وعي المرأة (عينة الدراسة) بالحقوق المتعلقة بالحرية والمشاركة السياسية ، وكذلك تنمية الوعي بالحقوق المرتبطة بالانتماء والولاء ، وحقوق المواطنة المتعلقة بالهوية وقبول الآخر (٢١).

دراسة (خيريات عبد الحكيم ٢٠١٠) التي توصلت إلى أنه يمكن للاتحادات الطلابية دعم حقوق وواجبات المواطنة من خلال (نشر ثقافة المواطنة بين الطلاب – تعديل القوانين الخاصة بلائحة الاتحادات الطلابية – زيادة الاعتمادات المالية المخصصة – التخطيط الجيد لأنشطة الاتحادات الطلابية – انتقاء أفضل الكفاءات للعمل مع الاتحادات الطلابية) (٢٢) .

دراسة (Judit Wielks 2010) التي أكدت على أن وعى الشباب بحقوق المواطنة وتفاعلهم مع الواقع الاجتماعي للمجتمعات بما يشتمل عليه من حقوق وواجبات ، يزيد ويدعم مشاعر الولاء والانتماء لديهم ، علاوة على المشاركة الايجابية في مواجهة مشكلات مجتمعاتهم (٢٣) .

دراسة (إبراهيم علوان ٢٠١٣) التي توصلت الى وجود دور فعلى للأخصائي الاجتماعي في تنمية سمات المواطنة كالالتزام والانتماء وحرية التعبير عن الرأي وتحمل المسؤولية حيث يقوم بدور المساعد والتربوي والوسيط والممكن والمرشد والمطالب ، بالاعتماد على أساليب عده منها المعسكرات والمناقشات الجماعية والندوات والمحاضرات وغيرها ، ويعتمد فى ذلك على برامج دينية واجتماعية وثقافية وفنية ورياضية (٢٤) .

دراسة (فاطمة الصاوي ٢٠١٤) التي أثبتت وجود اختلاف بين وجهات نظر الطلاب الجامعيين حول مفهوم المواطنة وما ترتبط بها من حقوق (سياسية - مدنية - اقتصادية - اجتماعية وثقافية) وكذلك الواجبات والمسؤوليات الواجب توافرها للطلاب لتحقيق المواطنة الايجابية (٢٥) .

دراسة (أمجد محمد ٢٠١٥) التي توصلت الى أن المؤسسات الاجتماعية تلعب دوراً هاماً في نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال إستراتيجية التضامن وما تشتمل عليه من المشاركة ، التفاعل ، الإقناع ، الاتصال ، التنسيق ، الاستثارة ، التعاون ، كما توصلت الى وجود ضعف ثقافة حقوق الإنسان لدى الشباب ، لذا أوصت بضرورة الاهتمام بتمكينهم من الحصول علي كافة حقوقهم ، زيادة الوعي بحقوق الإنسان ومجابهة جميع أشكال التمييز ، إعداد برامج متعلقة بتدريس مادة حقوق الإنسان والبحوث المرتبطة بها وتنفيذها بالجامعات والهيئات (٢٦) .

دراسة (حسين فتحي ٢٠١٥) التي أكدت أن للخدمة الاجتماعية دوراً حيوياً فى تنمية قيم المواطنة لدى الشباب بالمجتمعات الريفية من خلال تناول مشكلاتهم المختلفة والعمل على حلها ، كما أثبتت وجود العديد من المعوقات القانونية والسياسية أمام الشباب لممارسة المواطنة (٢٧) .

دراسة (حسام راغب ٢٠١٦) التي أثبتت وأكدت العلاقة ذات الدلالة الإحصائية بين تنمية المواطنة للطلاب الجامعيين وبين تنمية كل من قيم المشاركة والانتماء والمحافظة على البيئة (٢٨) .

تعليق عام علي الدراسات السابقة

بالاطلاع ومراجعة الدراسات والبحوث العلمية السابقة تبين أن أيأ منها لم يتناول موضوع الدراسة الحالية -في حدود علم الباحث- ، وان كانت الدراسات السابقة قد تناولت بشكل ضمني بعضاً من هذه الدراسة ، لذا يمكن استنتاج الاتى :

١- هناك بعض الدراسات التي أشارت الى أهمية التعليم الجامعي فى غرس وتدعيم قيم المواطنة لدى الشباب الجامعي بصفة عامة وطلاب الخدمة الاجتماعية بصفة خاصة كدراسة كل من (Margret & Pamele ، عماد حمدي) .

٢- أكدت بعض الدراسات السابقة على ضرورة تفعيل قيم المواطنة المنشودة لدى الشباب وزيادة المشاركة الايجابية وزيادة مشاعر الولاء والانتماء لديهم ، وتوفير المناخ المؤسسي اللازم لذلك كدراسة (ماجدة سرور وعلاء الزغل ، Judit Wielks) .

٣- كما أشارت بعض الدراسات السابقة إلى أهمية تنمية سمات المواطنة لدى الشباب والتي من بينها حرية التعبير عن الرأي ، تحمل المسؤولية ، قبول الآخر كدراسة (سلطانة محمد ، إبراهيم علوان ، حسام راغب ، سامية بارح) .

٤- جاءت دراسة "خيرات عبد الحكيم" لتشير الى أهمية نشر ثقافة حقوق المواطنة بين الطلاب ، فى حين أوضحت دراسة "حسين فتحي" المعوقات القانونية والسياسية التى تحول دون ممارسة الشباب للمواطنة.

٥- استفادت الدراسة الحالية من الدراسات والبحوث السابقة في الآتي :

أ- إعداد الجانب النظري للدراسة الحالية والمساهمة في تحديد مشكلتها بشكل أكثر دقة .

ب- صياغة التساؤلات التي تسعى الدراسة الحالية الى الإجابة عليها .

ج- تحديد المفاهيم الأساسية التي تعتمد عليها الدراسة الحالية ، مع الاسترشاد بالإجراءات المنهجية لتلك الدراسات السابقة .

ثالثا : تحديد مشكله الدراسة :

الخدمة الاجتماعية كمهنة مؤسسية تمارس عملها من خلال المؤسسات والمنظمات المجتمعية ، تعتمد على الطرق العلمية والاتجاهات الحديثة كمدخل لتحقيق الأهداف والاستثمار الأمثل للموارد البشرية وخاصة فئة الشباب ، ومن خلال العرض السابق للأطر النظرية ونتائج البحوث والدراسات السابقة ، وكذلك الإحصاءات المتعلقة بواقع الشباب في المجتمع المصري ومنهم طلاب الخدمة الاجتماعية ، وأيضا المنطلقات النظرية التي تستند إليها هذه الدراسة ، يمكن تحديد مشكله الدراسة الحالية في " رؤية مقترحة لتنمية وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة في ضوء دراستهم لماده حقوق الإنسان "

رابعا : أهميه الدراسة : ترجع أهمية الدراسة الحالية الى :

أ – أهمية مجتمعية :

١- تأتي هذه الدراسة في ضوء اهتمام الدولة والقيادة السياسية بالشباب بصفة عامة ومنهم طلاب الخدمة الاجتماعية، حيث يتحدد مستقل أي مجتمع وتقدمه بما يوفره من رعاية و اهتمام لفئة الشباب ، بالإضافة الى أن ذلك واجب قومي .

٢- من خلال نتائج البحوث والدراسات السابقة تبين أن طلاب الخدمة الاجتماعية يحتاج الى مزيد من التوعية بالواجبات والالتزامات التي تقع على عاتقهم تجاه مجتمعهم وأيضا حقوقهم كمواطنين ومنها حقوق المواطنة ، وبذلك ترتبط المواطنة بالمساواة في الحقوق والواجبات .

٣- تعد المواطنة من القضايا الجديرة بالاهتمام المجتمعي ، كما أنها تعبر عن معايير الانتماء والولاء للوطن ومستوى المشاركة من جميع أفراد المجتمع للتضحية والدفاع عن الوطن مجابهةً للتحديات التي تواجه الدولة والمجتمع .

٤- ما تشهده مصر حالياً من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، فقد أصبحت المواطنة جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان وواجباته من خلال مشاركة المواطنين في كافة الأنشطة ، فالمواطنة حق وواجب ، وهذا ما تؤكد عليه هذه الدراسة في تنمية وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة .

ب – أهمية مهنية وتخصصية :

١- الخدمة الاجتماعية مهنة إنسانية ، استمدت مبادئها من الأديان السماوية التي تحث على نشر قيم الإخاء والعدالة والمساواة بين أفراد المجتمع ، والاهتمام بالعنصر البشري ، ومواجهة التحديات التي يتعرض لها وخاصة الشباب ومنهم طلاب الخدمة الاجتماعية .

٢- تمارس مهنة الخدمة الاجتماعية بطرقها المختلفة في مجالات متعددة و منها مجال رعاية الشباب ، ومن خلال هذه الممارسة الميدانية تحاول المهنة التوصل الى رؤى مستقبلية تسهم في وضع سياسة اجتماعية جديدة تهتم بالشباب وتوفر أفضل سبل الرعاية الممكنة لهم ، وتحفظ لهم حقوقهم .

٣- تعتبر هذه الدراسة من الدراسات التي تحاول وضع رؤية مقترحة لتنمية وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة (المدنية – السياسية والقانونية – الاجتماعية والثقافية – الاقتصادية) , في إطار بناء مجتمع آمن ومستقر تسوده المساواة وينعم بالديمقراطية .

٤- قد يستفاد من هذه الدراسة الحالية في إثراء الجانب المعرفي لمهنة الخدمة الاجتماعية , بما يسهم في تنمية وعى فئة الشباب ومنهم طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة .

خامساً : أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق الأهداف الآتية :-

١- تحديد مستوي وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة في ضوء دراستهم لمادة حقوق الإنسان.

وينبثق عن هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية التي تتمثل في:

- أ- تحديد مستوي وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بالحقوق المدنية للمواطنة .
 - ب- تحديد مستوي وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بالحقوق السياسية والقانونية للمواطنة .
 - ج- تحديد مستوي وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بالحقوق الاجتماعية والثقافية للمواطنة .
 - د- تحديد مستوي وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بالحقوق الاقتصادية للمواطنة .
- ٢- تحديد الصعوبات التي تعوق تنمية وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة في ضوء دراستهم لمادة حقوق الإنسان .
- ٣- محاولة التوصل الى رؤية مقترحة لتنمية وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة في ضوء دراستهم لمادة حقوق الإنسان .

سادساً : تساؤلات الدراسة :

تسعى الدراسة إلي الإجابة على التساؤلات الآتية :

- ١- ما مدى وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة في ضوء دراستهم لمادة حقوق الإنسان؟ ويمكن الإجابة على هذا التساؤل من خلال التساؤلات الفرعية الآتية :-
 - أ - ما مدى وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بالحقوق المدنية للمواطنة ؟
 - ب- ما مدى وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بالحقوق السياسية والقانونية للمواطنة ؟
 - ج- ما مدى وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بالحقوق الاجتماعية والثقافية للمواطنة ؟
 - د- ما مدى وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بالحقوق الاقتصادية للمواطنة ؟
- ٢- ما الصعوبات التي تعوق تنمية وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة في ضوء دراستهم لماده حقوق الإنسان ؟
- ٣- ما الرؤية المقترحة لتنمية وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة في ضوء دراستهم لمادة حقوق الإنسان ؟

سابعاً : المفاهيم والإطار النظري :-

١- مفهوم الوعي :

يشير قاموس المورد الى الوعي بأنه : واع , مدرك , مطلع على (٢٩) .
وجاء في قاموس الخدمة الاجتماعية بأن الوعي عبارة عن : الإدراك الذي يربط بين الفرد والبيئة المحيطة به , وأيضاً المشاعر والأفكار التي تتكون لدى الفرد (٣٠).
ويعرف الوعي بأنه : إدراك المرء لذاته وكل ما يحيط به إدراكاً مباشراً , وهو أساس كل معرفه (٣١).

ويمكن تحديد مفهوم إجرائي للوعي من وجهة نظر الدراسة الحالية فيما يلي :

- أ- تكوين أفكار لدى طلاب الخدمة الاجتماعية عن المواطنة بصفة عامة .
- ب- تزويد هؤلاء الطلاب بمعارف نظرية صحيحة عن حقوق المواطنة .
- ج- إدراك طلاب الخدمة الاجتماعية لحقوق المواطنة الواجب عليهم الالتزام بها .
- د- ممارسه طلاب الخدمة الاجتماعية لحقوق المواطنة (المدنية – السياسية والقانونية – الاجتماعية والثقافية – الاقتصادية) ووعيهم بها .

٢- مفهوم المواطنة :-

هذا المفهوم قد يعترضه بعض الغموض , لذا تبدو أهمية توضيحه من خلال المفاهيم التالية :-

أ- المواطن :

إن كلمة مواطن هي تعبير جديد لمفهوم قديم , فمنذ أن عرف الإنسان الحضارة , وظهرت تلك العلاقة التي تربط الفرد بالمكان الذي يعيش فيه , ويرتبط مع سكانه بعلاقات الجيرة , والقرابة والعمل , فقد كان بداية استخدام كلمة " مواطن " مع قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩م (٣٢) .

كما يعرف المواطن على أنه شخص داخل دولة لها حدودها الجغرافية المعروفة , وله فيها ما لجميع الأشخاص الآخرين من الحقوق والامتيازات التي يكفلها الدستور , أي أن المواطن لا بد له من وطن محدد الحدود وله دستور ينظم العلاقة بين جميع مواطنيه (٣٣) .

ومن ثم فان لصفة المواطن ثلاثة أركان هي (٣٤) :

- ١- الانتماء للوطن وللأرض التي يحيا عليها .
- ٢- المشاركة في السلطة طبقات للدستور والقانون .
- ٣- المساواة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات .

ب- الوطن :

جاء في المعجم الوجيز أن الوطن هو المكان أو الأرض , وتوطن المكان أي أقام به .
والموطن : هو كل مكان أقام به الإنسان , والوطن يقصد به : مكان إقامة الإنسان, ولد به أو لم يولد , والجمع أوطان (٣٥) .

كما يعرف الوطن بأنه : الأرض التي ينشأ عليها الإنسان ويتخذها سكناً له .

والوطن عند علماء السياسة : هو المكان الذي تنسب إليه , ويحفظ حقه فيه , ويعلم حقه عليك , وتأمين فيه على نفسك وأهلك ومالك (٣٦).

ج- المواطنة :

يشير قاموس المورد الى المواطنة بأنها : كون المرء مواطناً من مواطني الدولة , وواجبات المواطن وحقوقه وامتيازاته (٣٧) .

المواطنة : هي مفهوم حقوقي يفترض حقوقاً وواجبات للمواطن في الإطار السياسي العام للدولة التي ينتمي إليها (٣٨) .

وتشير المواطنة الى : حالة الأفراد في مجتمع حر ديموقراطي , يكون لكل أفراد حقوق متساوية , باعتبار أن الأفراد مواطنون تابعون للمجتمع , وطاعة القوانين والإجراءات التي وضعوها لأنفسهم , ومن ثم ترتبط المواطنة بالمساواة والحقوق والالتزامات (الواجبات) وعدم التمييز (٣٩) .

وتعرف المواطنة بأنها : هي تحقيق للقيم الايجابية والحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللازمة لممارسة الحرية والمساواة والعدالة في إطار دولة الحق و القانون مع ضرورة الالتزام بالواجبات (٤٠) .

كما تعنى المواطنة : عقد اجتماعي بين الإنسان ووطنه ومن يعيشون معه في نفس الوطن , والإنسان في هذا المقام تقوى مواظنته كلما كان هذا العقد عادلاً ومتوازناً بين الحقوق والواجبات , ويدخل في حيز التنفيذ الفعلي وليس مجرد نصوصاً مكتوبة في الدستور القائم (٤١) .

كما أن المواطنة عبارة عن مجموعة من الحقوق تمارس بشكل مؤسسي , وتتحدد حقوق المواطنة في المجالات الرئيسية التالية (٤٢):

أ – **الحقوق المدنية** : وهي حقوق ضرورية لحرية الأفراد , وتشمل الحرية في التعبير عن الرأي طبقاً للقانون , حرية الاعتقاد , حرية الامتلاك , حرمة المنزل , دون تدخل من الغير أو من الدولة طالما أن المواطن لم يرتكب ما يخالف القانون .

ب- **الحقوق السياسية والقانونية** : وهي أكثر فاعلية , وتعني ضمان حق المواطن في المشاركة السياسية , والمساهمة الايجابية في ممارسة السلطة العامة , وتقلد المناصب في بلاده , والمساواة أمام القانون باعتباره مواطناً فاعلاً في مجتمعه وذلك طبقاً للدستور والقانون

ج- **الحقوق الاجتماعية والثقافية** : وتعنى حق المواطن في الأمن والراية الاجتماعية , والحق في الرعاية الصحية والتعليم , وحماية طموحاته وتطلعاته في حياة آمنة مستقرة وجديرة به كإنسان متحضر , وأيضا المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والتراث الاجتماعي لمجتمعه .

د- **الحقوق الاقتصادية** : وتشير الى حق المواطن في الرفاهية الاقتصادية , والحق في الحصول على عمل مناسب تحقق له دخل كافٍ , مع توفير السلع والخدمات اللازمة له , وان توفر له الدولة نظام تأميني شامل .

وقد أصبح من الأهمية لكل من مواطن أن يعرف حقوقه وكيفية الحصول عليها , وأيضاً معرفة واجباته وكيفية ممارستها , كما أنه لا يمكن ممارسة حقوق المواطنة بدون رسوخ ثقافة المواطنة في الوعي الاجتماعي العام , فمن المؤكد أن عملية بناء هذا الوعي العام بحقوق المواطنة يتطلب وجود مؤسسات قوية قادرة على نشر ثقافة حقوق المواطنة والديمقراطية .

وهنا يظهر دور الجامعات والمعاهد العليا كمؤسسات أكاديمية قادرة على نشر ثقافة حقوق المواطنة بين جموع الطلاب , وأيضاً ترسيخها في الوعي العام للمجتمع .

مما سبق يمكن وضع مفهوم إجرائي للمواطنة وفقاً لطبيعة الدراسة الحالية بأنها :-

١- علاقة يحكمها القانون بين الدولة من ناحية وطلاب الخدمة الاجتماعية كمواطنين من ناحية أخرى.

- ٢- تشتمل على مجموعة من الحقوق (المدنية - السياسية والقانونية - الاجتماعية والثقافية - الاقتصادية)
- ٣- يتمتع بتلك الحقوق أي مواطن يحمل الجنسية الوطنية .
- ٤- تلتزم الدولة بتوفيرها لجميع المواطنين ومنهم طلاب الخدمة الاجتماعية دون تفرقة أو تمييز .
- ٥- يقابل هذه الحقوق التزامات متبادلة وجب على طلاب الخدمة الاجتماعية كمواطنين الالتزام بها .
- وهناك مجموعة من الحقائق الأساسية يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند دراسة المواطنة (٤٣) :-
- ١- أن المواطنة من حق الأفراد الذين يشغلون مكانة معينة في بناء المجتمع , وهذه المكانة ترتبط بها مجموعة من الأدوار تضم قائمة من الحقوق والواجبات التي يُعد التمتع بها مقياساً أساسياً للمواطنة .
- ٢- تعتبر المساواة معياراً أساسياً من معايير المواطنة , وهي المعيار الحقيقي الذي يتمتع بموجبه الأفراد بذات الحقوق , وعليهم نفس الالتزامات , كما أن المساواة تتسع لتشمل كافة فئات المجتمع .
- ٣- إذا كانت المواطنة تتضمن بعض المضامين الثقافية والاجتماعية والتاريخية , فإن المواطنة على هذا النحو تصبح نتاجاً لحالة من التطور الاجتماعي التي بلغها المجتمع , غير أن بلورة وتحديد الحقوق والواجبات المرتبطة بها تُعد من اختصاص الدولة .
- ٤- أن المواطنة ترتبط بالمجتمع , كما أنها نتاج لتفاعل عناصر عديدة في إطار جغرافي يشكل وطناً أو مستقراً لمجموعة من البشر , يجمعهم تراث مشترك ناتج عن تفاعلهم مع بعضهم البعض من ناحية ومع البيئة المحيطة من ناحية أخرى .
- ٥- تؤكد المواطنة على الحقوق والالتزامات السياسية تجاه الدولة , اتسعت لتشمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى البيئية , من خلال مراحل تطور المواطنة فقد ضمت فئات اجتماعية جديدة لم تكن تستمتع بالمواطنة قبل ذلك .

ثامناً : الإجراءات المنهجية للدراسة :

١- نوع الدراسة :

تنتمي هذه الدراسة الى نمط الدراسات الوصفية التحليلية والتي تستهدف تحديد الظاهرة موضوع الدراسة ووصفها بدقة , وتحليل وتفسير النتائج , وتهدف الدراسة الحالية الى تنميه وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة , وتحديد المعوقات التي تعوق نشر ثقافة حقوق المواطنة بينهم .

٢- منهج الدراسة :

ارتباطاً بالدراسة الوصفية التحليلية وتحقيقاً لأهداف الدراسة الحالية , فقد تم استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة , كمنهج علمي مناسب للدراسة , ومن خلاله يتم اختيار مجموعة من مفردات العينة وفقاً لقواعد محددة , وتمثل هذه المفردات مجتمع البحث تمثيلاً صادقاً .

٣- أدوات الدراسة :

تم الاعتماد علي استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات من الميدان حسبما اقتضت طبيعة الدراسة الحالية وكذا طبيعة المنهج المستخدم , سعياً للتوصل الى رؤية مقترحة لتنمية وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة , وقد تضمنت الاستمارة الأبعاد الآتية :

أ- البيانات الأولية للمبحوثين (عينة الدراسة) .

ب- حقوق المواطنة كما يدركها طلاب الخدمة الاجتماعية وتشتمل علي (الحقوق المدنية , الحقوق السياسية والقانونية , الحقوق الاجتماعية والثقافية , الحقوق الاقتصادية) .

ج- معوقات نشر ثقافة حقوق المواطنة بين طلاب الخدمة الاجتماعية .

٢- خطوات إعداد الأداة :

أ- بناء الأداة : من خلال الاطلاع على التراث النظري والرجوع للدراسات والبحوث السابقة التي تناولت الموضوعات ذات الصلة بأبعاد الاستمارة والتي تتعلق بتنمية وعي طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة , وأيضاً من خلال الخبرات العلمية للباحثان من خلال الاشتراك في تدريس مادة حقوق الإنسان لطلاب الخدمة الاجتماعية لعدة سنوات , وتم صياغة عبارات الاستمارة بما يتلاءم والأبعاد السابقة , وقد روعي التوزيع المتساوي بين تلك الأبعاد .

ب- صدق الأداة : تم إجراء الصدق الظاهري لأداة جمع البيانات , وذلك بعرضها على مجموعة من المحكمين من السادة أعضاء هيئة التدريس ببعض كليات جامعة كفر الشيخ والمعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ , وذلك بهدف الوقوف على مدى صلاحية الأداة في تحقيق أهداف الدراسة , وتم عمل التعديلات اللازمة وفقاً لآراء المحكمين , فتم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض الآخر , وتم اختيار العبارات التي حصلت على نسبة اتفاق لا تقل عن ٨٠% .

ج- الثبات الإحصائي : حيث قام الباحثان بالتأكد من ثبات الأداة , عن طريق إعادة الاختبار على عينة مكونة من (١٠ مفردات) من عينة الدراسة الحالية بفواصل زمني (١٥ يوماً) بين التطبيقين باستخدام معادلة بيرسون لحساب معامل الارتباط على النحو التالي :

$$r = \frac{مجموع ص - \frac{مجموع ص \times مجموع ص}{ن}}{\sqrt{[(مجموع ص - \frac{مجموع ص}{ن}) (مجموع ص - \frac{مجموع ص}{ن})]}}$$

وكان معامل الثبات = ٠,٨٥ , مما يدل على أن الاستمارة علي درجة عالية من الثبات , وبالتالي إمكانية الاعتماد على النتائج التي يتم التوصل إليها , وبذلك أصبحت الأداة بهذا الشكل في صورتها النهائية .

٣- مجالات الدراسة :

أ- **المجال المكاني** : وقع اختيار الباحثان على المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ كمجال مكاني لهذه الدراسة وذلك للمبررات التالية :-

- ١- ترحيب إدارة المعهد وموافقتهم على إتمام إجراءات الدراسة .
- ٢- توافر عينة الدراسة من طلاب الفرقة الرابعة المستجدين بالمعهد (خطة قديمة وجديدة).
- ٣- عمل الباحثان بالمعهد مما يسهل عليهما الاتصال بالمبحوثين عينة الدراسة .
- ٤- قيام الباحثان بتدريس مادة حقوق الإنسان لعدة سنوات .

ب- **المجال البشري** : تم تحديد المجال البشري للدراسة الحالية في طلاب المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ المستجدين بالفرقة الرابعة بالخطتين الدراسيتين القديمة والجديدة بإجمالي (١٠٠٩) طالباً وطالبة موزعون كالتالي : (٧١١) مستجدين خطة جديدة ، (٢٩٨) مستجدين خطة قديمة ، ويرجع اختيار طلاب الفرقة الرابعة تحديداً الى عدة مبررات من أهمها : ضمان أن جميع هؤلاء الطلاب قد درسوا بالفعل مادة حقوق الإنسان سواء بالفرقة الأولى أو الثانية أو الثالثة ، يضاف الى ذلك أن طلاب الدبلوم التكميلي أيضاً يدرسون تلك المادة ضمن قائمة المواد المحملة ، وتم استبعاد الطلاب الباقون للإعادة لعدم انتظامهم في الحضور بشكل كامل.

أسلوب اختيار العينة : تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية منتظمة , حيث تم اختيار رقم عشوائي من الأرقام من (١-١٠) فخرج الرقم (٦) ، تم زيادة عشرة أرقام لتصبح العينة من واقع كشوف أسماء الطلاب أرقام (٦ , ١٦ , ٢٦ وهكذا) ليصبح حجم العينة (١٠٠) مفردة من الطلاب والطالبات .
ج- المجال الزمني : تم جمع البيانات خلال الفترة من ٢٠١٩/٤/٧م وحتى ٢٠١٩/٤/٣٠م .

تاسعاً : النتائج العامة للدراسة الميدانية :

لقد توصلت الدراسة الحالية الى مجموعة من النتائج والتي في ضوئها قد تحققت أهداف الدراسة وتمت الإجابة على تساؤلاتها , وهذا ما سيتم إيضاحه فيما يلي :-

١- خصائص مجتمع البحث : يمكن تحديد خصائص مجتمع البحث من خلال الجدول التالي:-

ن = ١٠٠

جدول رقم (١) يوضح خصائص مجتمع البحث

م	المتغير	الاستجابة	التكرار	النسبة المئوية	الترتيب
١	النوع	أ ذكر	٥٦	%٥٦	١
		ب أنثى	٤٤	%٤٤	٢
	الاجمالي		١٠٠	%١٠٠	
٢	السن	أ أقل من ٢١ سنة	٧	%٧	٣
		ب من ٢١ سنة - أقل من ٢٢ سنة	٦١	%٦١	١
		ج من ٢٢ سنة فأكثر	٣٢	%٣٢	٢
	الاجمالي		١٠٠	%١٠٠	
٣	محل الإقامة	أ ريف	٥٥	%٥٥	١
		ب حضر	٤٥	%٤٥	٢
	الاجمالي		١٠٠	%١٠٠	
٤	نوع الخطة الدراسية	أ خطة جديدة	٧١	%٧١	١
		ب خطة قديمة	٢٩	%٢٩	٢
	الاجمالي		١٠٠	%١٠٠	
٥	تقدير مادة حقوق الإنسان	أ مقبول	٢٤	%٢٤	٣
		ب جيد	٤٦	%٤٦	١
		ج جيد جداً	٢٥	%٢٥	٢
		د ممتاز	٥	%٥	٤
	الاجمالي		١٠٠	%١٠٠	

يتضح من الجدول رقم (١) الذي يوضح خصائص مجتمع البحث ما يلي :

بالنسبة لنوع المبحوثين : يتبين أن غالبية عينة الدراسة من الذكور حيث جاء ذلك في المرتبة الأولى بنسبة ٥٦% ، بينما جاءت الإناث في المرتبة الثانية حيث بلغت نسبتهن ٤٤% ، وقد يرجع ذلك إلى زيادة أعداد الطلاب الذكور الى حد ما عن أعداد الطالبات الإناث بالفرقة الرابعة والتي تمثل المجال البشري للدراسة .

وبالنسبة لسن المبحوثين : فيتضح أن الغالبية العظمى من المبحوثين يقعون في الفئة العمرية من ٢١ سنة إلى أقل من ٢٢ سنة حيث جاء ذلك بالمرتبة الأولى بنسبة ٦١% ، بينما جاء في الترتيب الثاني من يقعون في الفئة العمرية من ٢٢ سنة فأكثر نسبة ٣٢% ، وفي الترتيب الثالث والأخير جاء المبحوثون الأقل من ٢١ سنة بنسبة ٧% ، وهذا يتطابق مع طبيعة المبحوثين حيث إنهم جميعاً من طلاب الفرقة الرابعة بالمعهد المستجدين من طلاب الخطتين الجديدة والقديمة .

أما بالنسبة لمحل الإقامة : فيلاحظ أن النسبة الأعلى من المبحوثين يقيمون في الريف ، حيث سجل ذلك النسبة الأكبر والتي بلغت ٥٥% ، بينما جاء من يقيمون بالحضر من المبحوثين في المرتبة الثانية بتسجيل نسبة ٤٥% ، وقد يرجع ذلك الى أن الغالبية العظمى من طلاب الفرقة الرابعة بالمعهد من أبناء محافظة كفر الشيخ والتي تعتبر من المحافظات الريفية .

بالنسبة لنوع الخطة الدراسية : فيتبين أن غالبية المبحوثين من الطلاب المستجدين خطة جديدة حيث سجل ذلك أعلى النسب المئوية التي بلغت ٧١% ، بينما في الترتيب الثاني جاء الطلاب المستجدين خطة قديمة بتسجيل نسبة مئوية بلغت ٢٩% ، وهذا يتطابق مع توزيع المجال البشري للدراسة .

ومن ناحية تقدير الطالب في مادة حقوق الإنسان : يتبين من أن غالبية المبحوثين حاصلون على تقدير جيد ، حيث جاء ذلك في الترتيب الأول بنسبة ٤٦% ، وفي الترتيب الثاني الحاصلون على تقدير جيد جداً بنسبة ٢٥% ، وفي الترتيب الثالث جاء الحاصلون على تقدير مقبول بنسبة ٢٤% ، بينما في الترتيب الأخير جاء الحاصلون على تقدير امتياز بنسبة ٥% ، وقد يرجع ذلك الى تساؤل مستوى اهتمام الطلاب باستذكار مادة حقوق الإنسان بالشكل المطلوب مقارنة بغيرها من المواد الأساسية فربما يكن من منطلق نظرة الطلاب لهذه المادة على أنها لا تضاف الى المجموع الكلي لدرجات الطالب بل مجرد مادة نجاح ورسوب (لطلاب الخطة القديمة والتكميلي) ، وبالتالي عدم الاكتراث بنوعية التقدير الذين سيحصلون عليه بها ، والاستعاضة عن ذلك بالتركيز في استذكار المواد الأخرى التي تضاف للمجموع الكلي وتؤثر في التقدير النهائي للطالب .

٢- النتائج المتعلقة بالتساؤل الرئيسي الأول الذي مؤداه : ما مدى وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة في ضوء دراستهم لمادة حقوق الإنسان ؟ و

جدول رقم (٢) يوضح

الحقوق المدنية للمواطنة كما يدركها طلاب الخدمة الاجتماعية

ن = ١٠٠

الترتيب	القوة النسبية %	المتوسط المرجح	مجموع الأوزان	الاستجابة			العبارات	م
				لا	الى حد ما	نعم		
١	٨٣,٣%	٢,٥٠	٢٥٠	٥	٤٠	٥٥	لكل مواطن الحق في الحياة	١
٢	٨١,٧%	٢,٤٥	٢٤٥	٥	٤٥	٥٠	العيش في حياه آمنه حق لكل مواطن	٢
٨	٧٣,٠%	٢,١٩	٢١٩	٢٣	٣٥	٤٢	للمواطن الحق في المحافظة على كرامته	٣
٣	٨٠,٠%	٢,٤٠	٢٤٠	١٠	٤٠	٥٠	جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات	٤
٤	٧٨,٠%	٢,٣٤	٢٣٤	١٤	٣٨	٤٨	التعبير عن الرأي حق أصيل لكل مواطن	٥
٩	٧٢,٣%	٢,١٧	٢١٧	٢٤	٣٥	٤١	حرية الاعتقاد حق مكفول لكل مواطن	٦
٥	٧٦,٣%	٢,٢٩	٢٢٩	١٨	٣٥	٤٧	من حق كل مواطن العيش في بيئة نظيفة	٧
٧	٧٥,٠%	٢,٢٥	٢٢٥	٢٠	٣٥	٤٥	الحق في عدم التعرض للاعتقال دون سند قانوني	٨
٦	٧٦,٠%	٢,٢٩	٢٢٩	٢٠	٣١	٤٩	عدم التعرض للتعذيب حق لكل مواطن	٩
٧	٧٥,٠%	٢,٢٥	٢٢٥	٢٠	٣٥	٤٥	من حق كل مواطن الحرية الشخصية لعائلته	١٠
٣	٨٠,٠%	٢,٤٠	٢٤٠	١٠	٤٠	٥٠	حرية التنقل والسفر حق لكل مواطن	١١
٣	٨٠,٠%	٢,٤٠	٢٤٠	١٠	٤٠	٥٠	حق كل مواطن في الحصول على مسكن خاص به	١٢
١	٨٣,٣%	٢,٥٠	٢٥٠	٥	٤٠	٥٥	الزواج حق مطلق لكل مواطن	١٣
٣	٨٠,٠%	٢,٤٠	٢٤٠	١٠	٤٠	٥٠	حق كل مواطن اللجوء للقضاء للحصول على حقوقه	١٤
١٠	٧١,٧%	٢,١٥	٢١٥	٢٥	٣٥	٤٠	تقلد الوظائف العامة والترقي فيها حق لكل مواطن	١٥

القوة النسبية للبعد = ٧٦,٧٣%

يتبين من الجدول رقم (٢) الذي يتناول الحقوق المدنية للمواطنة كما يدركها طلاب الخدمة الاجتماعية (عينة الدراسة) فقد جاء في الترتيب الأول كل من " لكل مواطن الحق في الحياة" ، "الزواج حق مطلق لكل مواطن" حيث حققا أعلى النسب المئوية التي بلغت ٨٣,٣% ، ثم جاء في الترتيب الثاني " العيش في حياه آمنه حق لكل مواطن " بنسبة ٨١,٧% ، وفي الترتيب الثالث جاء كل من " جميع المواطنين متساوون في الحقوق والواجبات" ، "حرية التنقل والسفر حق لكل مواطن" ، " حق كل مواطن في الحصول على مسكن خاص به" ، "حق كل مواطن اللجوء للقضاء للحصول على حقوقه" بنسب متساوية بلغت ٨٠,٠%، وفي الترتيب الرابع جاء "التعبير عن الرأي حق أصيل لكل مواطن" بنسبة ٧٨,٠% ، وفي الترتيب الخامس جاءت الاستجابة "من حق كل مواطن العيش في بيئة نظيفة" بنسبة ٧٦,٣% ، وفي الترتيب السادس جاء "عدم التعرض للتعذيب حق لكل مواطن" بنسبة ٧٦,٠% ، أما الترتيب السابع فكان من نصيب كل من "الحق في عدم التعرض للاعتقال دون سند قانوني" ، "من حق كل مواطن الحرية الشخصية لعائلته" بنسبة متساوية بلغت ٧٥,٠% ، وفي الترتيب الثامن جاء "للمواطن الحق في المحافظة على كرامته" بنسبة ٧٣,٠% ، وفي الترتيب التاسع كانت الاستجابة "حرية الاعتقاد حق مكفول لكل مواطن" بنسبة ٧٢,٣%، وفي الترتيب العاشر والأخير جاء "تقلد الوظائف العامة والترقي فيها حق لكل مواطن" بنسبة ٧١,٧% ، وقد يرجع ذلك الى أن زيادة اهتمام عينة الطلاب المبحوثين بالحق في الحياة الكريمة ، وكذا التفكير في الزواج وإقامة حياة أسرية مستقرة شأنهم شأن جميع من هم في مثل هذه المرحلة العمرية خاصة مع وجود العديد من المتغيرات الأخرى المرتبطة بالزواج بالنسبة لأي شاب في مقتبل حياته، يكفي فقط الغلاء المعيشي وارتفاع تكاليف الزواج وما يسببه ذلك من أرق شبه دائم للشباب وخاصة في المرحلة الأخيرة من التعليم الجامعي والقعود على حياة أخرى ذات طبيعة قد تكون مختلفة نسبياً عما

يسبقها من فترات الدراسة الجامعية ، وقد أشارت دراسة "فاطمة الصاوي" الى وجود اختلاف في وجهات النظر بين الشباب الجامعي في تحديد الحقوق المدنية المرتبطة بالمواطنة .

جدول رقم (٣) يوضح الحقوق السياسية والقانونية كما يدركها طلاب الخدمة الاجتماعية

ن = ١٠٠

م	العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية %	الترتيب
		نعم	الى حد ما	لا				
١	التمتع بالجنسية حق مكفول لكل مواطن	٤٩	٣١	٢٠	٢٢٩	٢,٢٩	٧٦,٣%	٤
٢	حق كل مواطن في الحصول على بطاقة انتخابية	٤٥	٣٥	٢٠	٢٢٥	٢,٢٥	٧٥,٠%	٦
٣	لكل مواطن حق الانضمام الى الأحزاب السياسية	٥٠	٤٥	٥	٢٤٥	٢,٤٥	٨١,٧%	٢
٤	حق المواطن في التصويت بالانتخابات	٤١	٣٥	٢٤	٢١٧	٢,١٧	٧٢,٣%	٩
٥	من حق كل مواطن الترشح في الانتخابات	٣٩	٣٨	٢٣	٢١٦	٢,١٦	٧٢,٠%	١٠
٦	المشاركة بالحوار الوطني حق لكل مواطن	٤٢	٣٥	٢٣	٢١٩	٢,١٩	٧٣,٠%	٨
٧	حق كل مواطن في محاكمات قانونية عادلة	٤٠	٣٥	٢٥	٢١٥	٢,١٥	٧١,٧%	١١
٨	لكل مواطن حق الطعن على الأحكام الصادرة ضده	٣٥	٣٥	٣٠	٢٠٥	٢,٠٥	٦٨,٣%	١٢
٩	المساواة أمام القانون حق لكل مواطن	٥٥	٤٠	٥	٢٥٠	٢,٥٠	٨٣,٣%	١
١٠	حق التعامل مع الجهات الحكومية في الدولة	٥٠	٤٥	٥	٢٤٥	٢,٤٥	٨١,٧%	٢
١١	الحق في إنشاء جمعيات أهلية ذات أهداف معلنة	٥٠	٤٠	١٠	٢٤٠	٢,٤٠	٨٠,٠%	٣
١٢	حق كل مواطن في محاكمات نزيهة شفافة	٤٥	٤٠	١٥	٢٣٠	٢,٣٠	٧٦,٠%	٥
١٣	المشاركة بمنظمات المجتمع المدني حق لكل مواطن	٤٦	٣٦	١٨	٢٢٨	٢,٢٨	٧٦,٠%	٥
١٤	حق كل مواطن في محاكمات علنية	٤١	٤٠	١٩	٢٢٢	٢,٢٢	٧٤,٠%	٧
١٥	من حق كل مواطن طلب المعونة القضائية	٥٠	٤٠	١٠	٢٤٠	٢,٤٠	٨٠,٠%	٣

يتبين من الجدول رقم (٣) الذي يتناول الحقوق السياسية والقانونية للمواطنة كما يدركها طلاب الخدمة الاجتماعية (عينة الدراسة) أن " المساواة أمام القانون حق لكل مواطن" قد حققت أعلى قوة نسبية بلغت ٨٣,٣%، ثم جاء في الترتيب الثاني كل من " لكل مواطن حق الانضمام الى الأحزاب السياسية"، " حق التعامل مع الجهات الحكومية في الدولة" بقوه نسبية ٨١,٧%، وفي الترتيب الثالث جاء كل من "من حق كل مواطن طلب المعونة القضائية"، " الحق في إنشاء جمعيات أهلية ذات أهداف معلنة" بقوه نسبية ٨٠,٠%، وفي الترتيب الرابع جاء حق " التمتع بالجنسية حق مكفول لكل مواطن" بقوه نسبية ٧٦,٣%، وفي الترتيب الخامس جاء كل من " المشاركة بمنظمات المجتمع المدني حق لكل مواطن"، "حق كل مواطن في محاكمات نزيهة شفافة" بقوه نسبية ٧٦,٠%، وفي الترتيب السادس " حق كل مواطن في الحصول على بطاقة انتخابية" بقوه نسبية ٧٥,٠%، أما في الترتيب السابع فجاء "حق كل مواطن في محاكمات علنية" بقوه نسبية بلغت ٧٤,٠%، وفي الترتيب الثامن جاء " المشاركة بالحوار الوطني حق لكل مواطن" بنسبة ٧٣,٠%، وجاء في الترتيب التاسع " حق المواطن في التصويت بالانتخابات" بنسبة ٧٢,٣%، وفي الترتيب العاشر جاء " من حق كل مواطن الترشح في الانتخابات" بنسبة ٧٢,٠% - وفي الترتيب الحادي عشر " حق كل مواطن في محاكمات قانونية عادلة" بنسبة ٧١,٧%، أما في الترتيب الثاني عشر والأخير فقد جاء " لكل مواطن حق الطعن على الأحكام الصادرة ضده" بقوه نسبية بلغت ٦٨,٣%، وقد يشير ذلك إلى أن الإحساس بالمساواة يعد من أولى اهتمامات طلاب الخدمة الاجتماعية، نظرا لما تسببه بعض صور التفرقة والتمييز من مشاعر سلبية لديهم أو من الممكن أن المبحوثين قد مروا بمواقف جعلتهم يتطلعون للمساواة أمام القانون، وأكدت دراسة "سامية بارح" على ضرورة الاهتمام بتعميق الإحساس بالانتماء وتدعيم حرية التعبير عن الرأي، والحق في ممارسة الأنشطة السياسية وتوعية الشباب بحقوقهم وواجباتهم السياسية .

ن = ١٠٠

جدول رقم (٤) يوضح الحقوق الاجتماعية والثقافية كما يدركها طلاب الخدمة الاجتماعية

الترتيب	القوة النسبية %	المتوسط المرجح	مجموع الأوزان	الاستجابة			العبارات	م
				لا	الى حد ما	نعم		
٥	٧٦,٣%	٢,٣٠	٢٣٠	١٥	٤٠	٤٥	من حق كل مواطن الحصول على تعليم مناسب	١
٦	٧٦,٠%	٢,٢٨	٢٢٨	١٨	٣٦	٤٦	الحصول على غذاء مناسب حق أصيل لكل مواطن	٢
٧	٧٥,٠%	٢,٢٥	٢٢٥	٢٠	٣٥	٤٥	الرعاية الصحية حق أساسي لكل مواطن	٣
٣	٨٠,٠%	٢,٤٠	٢٤٠	١٠	٤٠	٥٠	حق المساواة بين جميع الأطفال في الالتحاق بالتعليم	٤
٢	٨١,٧%	٢,٤٥	٢٤٥	٥	٤٥	٥٠	مجانية التعليم بمراحله الأولى حق ملزم لكل طفل	٥
١٠	٧١,٧%	٢,١٥	٢١٥	٢٥	٣٥	٤٠	حق المرأة في عدم التمييز ضدها بجميع الميادين	٦
٨	٧٣,٠%	٢,١٩	٢١٩	٢٣	٣٥	٤٢	للمرأة الحق في تقلد المناصب العامة	٧
٩	٧٢,٠%	٢,١٦	٢١٦	٢٣	٣٨	٣٩	حرية الصحافة والنشر حق مطلق بقواعد حاكمة	٨
٣	٨٠,٠%	٢,٤٠	٢٤٠	١٠	٤٠	٥٠	حق كل مواطن في حرية اختيار نوع التعليم	٩
٢	٨١,٧%	٢,٤٥	٢٤٥	٥	٤٥	٥٠	لكل مواطن حق البحث عما يحتاجه من معلومات	١٠
١	٨٣,٣%	٢,٥٠	٢٥٠	٥	٤٠	٥٥	الحق في رعاية الفائزين من ذوى القدرات الخاصة	١١
٤	٧٨,٣%	٢,٣٥	٢٣٥	١٥	٣٥	٥٠	حق المرأة في الالتحاق بجميع المراحل التعليمية	١٢
٣	٨٠,٠%	٢,٤٠	٢٤٠	١٠	٤٠	٥٠	من حق كل مواطن المشاركة بالأنشطة المجتمعية	١٣
٧	٧٥,٠%	٢,٢٥	٢٢٥	٢٠	٣٥	٤٥	حق المرأة في الحصول على رعاية صحية مناسبة	١٤
٤	٧٨,٣%	٢,٣٥	٢٣٥	١٠	٤٥	٤٥	الحماية من الغزو الثقافي حق لكل مواطن	١٥

القوة النسبية للبعد = ٧٧,٥١%

يتبين من الجدول رقم (٤) الذي يوضح الحقوق الاجتماعية والثقافية للمواطنة كما يدركها طلاب الخدمة الاجتماعية (عينة الدراسة) جاءت مرتبة على النحو التالي: "الحق في رعاية الفائزين من ذوى القدرات الخاصة" في الترتيب الأول بنسبة ٨٣,٣%، وجاء الترتيب الثاني كل من "مجانية التعليم بمراحله الأولى حق ملزم لكل طفل"، "لكل مواطن حق البحث عما يحتاجه من معلومات" بقوة نسبية بلغت ٨١,٧%، وجاء بالترتيب الثالث كل من "حق المساواة بين جميع الأطفال في الالتحاق بالتعليم"، "حق كل مواطن في حرية اختيار نوع التعليم"، "من حق كل مواطن المشاركة بالأنشطة المجتمعية" بنسبة ٨٠,٠%، وفي الترتيب الرابع جاء كل من "حق المرأة في الالتحاق بجميع المراحل التعليمية"، "الحماية من الغزو الثقافي حق أصيل لكل مواطن" بنسبة ٧٨,٣%، وجاء في المرتبة الخامسة "من حق كل مواطن الحصول على تعليم مناسب" بقوة نسبية قيمتها ٧٦,٣%، وفي الترتيب السادس جاء "الحصول على غذاء مناسب حق أصيل لكل مواطن" بقوة نسبية بلغت ٧٦,٠%، وفي الترتيب السابع جاء "الرعاية الصحية حق أساسي لكل مواطن"، "حق المرأة في الحصول على رعاية صحية مناسبة" بقوة نسبية بلغت ٧٥,٠%، أما في الترتيب الثامن فجاء "للمرأة الحق في تقلد المناصب العامة" بنسبة ٧٣,٠%، وجاء في الترتيب التاسع "حرية الصحافة و النشر حق مطلق بقواعد حاكمة" بقوة نسبية ٧٢,٠%، بينما في الترتيب العاشر والأخير فقد جاء "حق المرأة في عدم التمييز ضدها بجميع الميادين" بقوة نسبية بلغت قيمتها ٧١,٧%، وقد يشير ذلك أن رعاية الفائزين وذوى القدرات الخاصة من أولى الحقوق التي تحظى باهتمام طلاب الخدمة الاجتماعية مقارنة بزملائهم وأقرانهم من الدارسين بالجامعات الحكومية الذين ينالون اهتماماً أكثر من غيرهم فيما يتعلق بنواحي التفوق العلمي وكذلك التمييز بكافة الميادين الأخرى ذات العلاقة على اعتبار أن ذلك حق أصيل لهم، كما يمكن النظر لذلك من خلال محدودية الخدمات التي تقدم للطلاب الفائزين والمتميزين من طلاب العاهد الخاصة بشكل عام بكافة الأنشطة، حيث قد تقتصر غالباً على تخفيض المصاريف الدراسية وبنسبة ضئيلة أو تقديم بعض شهادات التقدير أو بعض المكافآت المادية الزهيدة أو الدروع والميداليات التذكارية، بينما في الجامعات الحكومية فإن الأمر يتطور الى أبعد من ذلك فقد يصل الى حصول الفائزين على البعثات والمنح الدراسية الخارجية، ويمكن لمهنة الخدمة الاجتماعية الإسهام في دعم حقوق الطلاب في عدم التمييز من خلال الطرق المهنية للخدمة الاجتماعية، وأشارت لذلك دراسة

"سلطانة محمد" التي أكدت على فاعلية برامج التدخل المهني في تنمية الوعي بالحقوق المتعلقة بالهوية وعدم التمييز وقبول الآخر.

ن = ١٠٠

جدول رقم (٥) يوضح الحقوق الاقتصادية كما يدركها طلاب الخدمة الاجتماعية

الترتيب	القوة النسبية %	المتوسط المرجح	مجموع الأوزان	الاستجابة			العبارات	م
				لا	الى حد ما	نعم		
١٠	٧١,٠٠%	٢,١٣	٢١٣	٢٦	٣٥	٣٩	الحق في العمل مكفول لجميع المواطنين	١
٣	٨٠,٠%	٢,٤٠	٢٤٠	١٠	٤٠	٥٠	حرص الدولة علي توفير فرصة عمل لمن لا عمل له	٢
٦	٧٤,٠٠%	٢,٢٢	٢٢٢	١٩	٤٠	٤١	الحق في الضمانات الاجتماعية لكل مواطن	٣
١١	٦٨,٣%	٢,٠٥	٢٠٥	٣٠	٣٥	٣٥	التأمينات الاجتماعية حق لجميع المواطنين دون تمييز	٤
٩	٧١,٧%	٢,١٥	٢١٥	٢٥	٣٥	٤٠	الحق في تكوين نقابات تحمي مصالح العمال	٥
٧	٧٣,٠٠%	٢,١٩	٢١٩	٢٣	٣٥	٤٢	الحق في الإضراب السلمي عن العمل	٦
٢	٨٠,٣%	٢,٤١	٢٤١	٩	٤١	٥٠	حق كل مواطن في الملكية الخاصة	٧
٤	٧٨,٠٠%	٢,٣٤	٢٣٤	١٤	٣٨	٤٨	الحصول على السلع والخدمات المدعومة حق لكل مواطن	٨
٨	٧٢,٣%	٢,١٧	٢١٧	٢٤	٣٥	٤١	حق المواطن في الحصول على معاش في حالة مرضه	٩
٣	٨٠,٠%	٢,٤٠	٢٤٠	١٠	٤٠	٥٠	حق كل مواطن في توفير دخل مناسب	١٠
٥	٧٦,٣%	٢,٢٩	٢٢٩	١٨	٣٥	٤٧	من حق كل مواطن البحث عن فرص عمل مناسبة	١١
١	٨١,٧%	٢,٤٥	٢٤٥	٥	٤٥	٥٠	الحق في تلقي المساعدات من الدولة في حالة الأزمات	١٢
٦	٧٥,٠٠%	٢,٢٥	٢٢٥	٢٠	٣٥	٤٥	من حق كل مواطن الحصول على أجر مقابل عمله	١٣
٦	٧٥,٠٠%	٢,٢٥	٢٢٥	٢٠	٣٥	٤٥	التأمين الشامل حق لكل مواطن	١٤
١	٨١,٧%	٢,٤٥	٢٤٥	٥	٤٥	٥٠	حق كل مواطن في الحصول على معاش في حالة البطالة	١٥

القوة النسبية للبعد = ٧٥,٨٩%

يتضح من الجدول رقم (٥) الذي يوضح الحقوق الاقتصادية كما يدركها طلاب الخدمة الاجتماعية أن من أهم تلك الحقوق " الحق في تلقي المساعدات من الدولة في حالة الأزمات " ، " حق كل مواطن في الحصول على معاش في حالة البطالة " حيث حققا أعلى النسب التي بلغت ٨١,٧% ، وفي الترتيب الثاني جاءت الاستجابة " حق كل مواطن في الملكية الخاصة " بنسبة ٨٠,٣% ، أما في الترتيب الثالث جاءت الاستجابة " حرص الدولة الى توفير فرصه عمل لمن لا عمل له " ، " حق كل مواطن في توفير دخل مناسب" حيث حققا نسبة مئوية بلغت ٨٠,٠% ، وفي الترتيب الرابع جاءت الاستجابة " الحصول على السلع والخدمات المدعومة حق لكل مواطن " بنسبة ٧٨,٠% ، وفي الترتيب الخامس كانت الاستجابة من حق كل مواطن البحث عن فرص عمل مناسبة " بنسبة ٧٦,٣% ، وفي المرتبة السادسة جاء كل من " الحق في الضمانات الاجتماعية لكل مواطن " ، " من حق كل مواطن الحصول على أجر مقابل عمله" ، "التأمين الشامل حق لكل مواطن" بقوة نسبية بلغت ٧٥,٠% ، بينما في الترتيب السابع جاءت الاستجابة "الحق في الإضراب السلمي عن العمل " بنسبة ٧٣,٠% ، وفي الترتيب الثامن حلت الاستجابة "حق المواطن في الحصول على معاش في حالة مرضه " بنسبة ٧٢,٣% ، وفي الترتيب التاسع كانت الاستجابة " الحق في تكوين نقابات تحمي مصالح العمال " بنسبة ٧١,٧% ، وفي الترتيب العاشر جاءت الاستجابة "العمل المشروع حق أصيل لجميع المواطنين " بنسبة بلغت ٧١,٠% ، وفي المرتبة الحادية عشر والأخيرة جاءت الاستجابة " التأمينات الاجتماعية حق لجميع المواطنين دون تمييز " بقوة نسبية بلغت قيمتها ٦٨,٣% ، وقد يرجع ذلك الى إدراك المبحوثين من طلاب المعهد العالي للخدمة الاجتماعية بكفر الشيخ (عينة الدراسة) بحكم دراستهم لطبيعة فترات الأزمات وما تتميز به من طابع المباغته وعدم الجاهزية وتوخي الحذر أو اتخاذ أية إجراءات احترازية مسبقة ، وبالتالي يقع على عاتق الدولة تقديم الخدمات والتيسيرات المختلفة في حالات الأزمات والطوارئ مما جعل ذلك يأتي في مقدمة الحقوق الاقتصادية التي يتطلع إليها طلاب الخدمة الاجتماعية .

م	العبارات	الاستجابة			مجموع الأوزان	المتوسط المرجح	القوة النسبية %	الترتيب
		نعم	الى حد ما	لا				
صعوبات ترجع الى نسق الطالب								
١	أ	٤٥	٤٠	١٥	٢٣٠	٢,٣٠	٧٦,٣%	٢
	ب	٤٧	٣٥	١٨	٢٢٩	٢,٢٩	٧٦,٢%	٣
	ج	٤٩	٣١	٢٠	٢٢٩	٢,٢٩	٧٦,٢%	٣
	د	٤١	٣٥	٢٤	٢١٧	٢,١٧	٧٢,٣%	٤
	هـ	٥٠	٤٠	١٠	٢٤٠	٢,٤٠	٨٠,٠%	١
صعوبات ترجع الى نسق أستاذ المادة								
٢	أ	٥٥	٤٠	٥	٢٥٠	٢,٥٠	٨٣,٣%	١
	ب	٤٧	٣٧	١٦	٢٣١	٢,٣١	٧٧,٠%	٣
	ج	٥٠	٤٠	١٠	٢٤٠	٢,٤٠	٨٠,٠%	٢
	د	٤٥	٤٠	١٥	٢٣٠	٢,٣٠	٧٦,٣%	٤
	هـ	٤٠	٣٥	٢٥	٢١٥	٢,١٥	٧١,٧%	٥
صعوبات ترجع الى نسق المقرر الدراسي لمادة حقوق الإنسان								
٣	أ	٤٢	٣٨	٢٠	٢٢٢	٢,٢٢	٧٤,٠%	٣
	ب	٤٠	٣٥	٢٥	٢١٥	٢,١٥	٧١,٧%	٥
	ج	٤٥	٣٥	٢٠	٢٢٥	٢,٢٥	٧٥,٠%	٢
	د	٣٩	٣٨	٢٣	٢١٦	٢,١٦	٧٢,٠%	٤
	هـ	٤٥	٤٠	١٥	٢٣٠	٢,٣٠	٧٦,٣%	١

القوة النسبية للبعد = ٧٥,٩٨%

يتضح من الجدول رقم (٦) الذي يتناول الصعوبات التي تعوق نشر ثقافة حقوق المواطنة بين طلاب الخدمة الاجتماعية ما يلي :

بالنسبة للصعوبات التي ترجع الى نسق الطالب : يتضح أنها جاءت على النحو التالي : في الترتيب الأول " عدم إفصاح المجال أمام الطلاب للحوار و المناقشة " بتحقيق أعلى النسب التي بلغت ٨٠,٠% ، بينما جاء في الترتيب الثاني " عدم انتظام الطلاب في حضور المحاضرات " بتحقيق نسبة ٧٦,٣% ، وفي الترتيب الثالث جاء كل من " عدم استيعاب الطلاب لمحتوى المقرر الدراسي " ، " تفاوت قدرات الطلاب على متابعه أستاذ المادة " بنسبة ٧٦,٢% ، وفي الترتيب الرابع والأخير فقد جاء " ضعف الوعي لدى الطلاب بأهمية المقرر الدراسي " بقوة نسبية بلغت ٧٢,٣% ، وقد يرجع ذلك الى ضيق وقت المحاضرات الدراسية مما لا يتيح لأستاذ المادة الفرصة الكاملة لفتح حوار جماعي متبادل بينه وبين الطلاب الدارسين لمادة حقوق الإنسان ، يضاف الى ذلك احتمالية سيطرة النظرة الدونية من جانب الطلاب الدراسيين لمادة حقوق الإنسان على إنها مادة لا تضاف الى المجموع النهائي للطلاب بل مجرد مادة نجاح ورسوب لطلاب الخطة القديمة والتكميلي ، وبالتالي عدم الوعي الكامل الطلاب الدارسين بأهميتها ، لذا أشارت دراسة "خيرات عبد الحكيم" الى ضرورة الاهتمام بنشر ثقافة المواطنة بين الطلاب .

بالنسبة للصعوبات التي ترجع الى نسق أستاذ المادة : فقد جاءت كالتالي : في الترتيب الأول " عدم تخصيص ساعات مكتبية لتوجيه الطلاب في المادة " بتحقيق أعلى النسب التي بلغت ٨٣,٣% ، بينما جاء في الترتيب الثاني " اقتصر أسلوبه في الشرح على التلقين " بتحقيق نسبة ٨٠,٠% ، وفي الترتيب الثالث جاء " عدم الإلمام الكافي بالمقرر الدراسي للمادة " بنسبة ٧٧,٠% ، وفي الترتيب الرابع جاء " عدم مراعاة الفروق الفردية بين الطلاب " بنسبة ٧٦,٣% ، أما الترتيب الخامس والأخير فقد جاء به " لم يكلفني بتدريبات عمليه حول المادة العلمية " بقوة نسبية بلغت قيمتها ٧١,٧% ، وقد يرجع ذلك الى ارتباط أستاذ

المادة بالجدول المعد للإرشاد الطلابي لتوجيه الطلاب بشكل عام في كافة الجوانب وليس الاقتصار على التوجيه الخاص بمادة حقوق الإنسان فقط ، كما قد يرجع ذلك الى اعتماد أستاذ المادة على اختبارات أعمال السنة (الميد تيرم) فقط كبديل لتكليف الطلاب بتدريبات عملية حول مادة حقوق الإنسان .

بالنسبة للصعوبات التي ترجع الى نسق المقرر الدراسي لمادة حقوق الإنسان : فقد جاءت على النحو التالي : في الترتيب الأول "المقرر الدراسي مطول بحشو زائد عن المطلوب" بنسبة ٧٦,٣% ، وفي الترتيب الثاني جاء "المقرر الدراسي لم يعرفني بحقوق المواطنة بشكل كافي" بنسبة ٧٥,٠% ، وفي الترتيب الثالث جاء "المقرر الدراسي لا يمدني بمعلومات كافية عن المواطنة" بنسبة ٧٤,٠% ، بينما في الترتيب الرابع فجاءت الاستجابة "المقرر الدراسي غير واضح في عرض المادة العلمية" بنسبة ٧٢,٠% ، أما الترتيب الخامس والأخير فكان من نصيب "المقرر الدراسي لم تكن له أهداف واضحة" بقوة نسبية بلغت ٧١,٧% ، وقد يرجع ذلك الى اعتقاد طلاب الخدمة الاجتماعية بأن احتواء الكتاب الدراسي لمادة حقوق الإنسان على مواد قانونية يعد من قبيل الحشو الزائد عن المطلوب وهذا أمر غير مقبول على المستوى الأكاديمي خاصة وأن هناك دراسات وبحوث علمية أشارت الى ضرورة الاهتمام بزيادة الوعي بحقوق المواطنة ومجابهة جميع أشكال التمييز ، وإعداد برامج متعلقة بتدريس مادة حقوق الإنسان والبحوث المرتبطة بها وتنفيذها بالجامعات والهيئات ومنها دراسة "امجد محمد" ، كما أشارت دراسة "حسين فتحي" الى وجود العديد من المشكلات والصعوبات التي تحول دون تنمية مفهوم المواطنة لدى الشباب وخاصة في المناطق الريفية .

جدول رقم (٧) يوضح مصفوفة معاملات الارتباط بين أبعاد المقياس

الصعوبات المعوقة	الحقوق الاقتصادية	الحقوق الاجتماعية والثقافية	الحقوق السياسية والقانونية	الحقوق المدنية	البعد
٠,٤٢٦ -	٠,١٥٦	٠,٤٦٤	٠,١٤١	١	الحقوق المدنية
٠,٥٤٢ -	٠,١٩٥	٠,٥٦١	١		الحقوق السياسية والقانونية
٠,٥٠٢ -	٠,١٣٠ -	١			الحقوق الاجتماعية والثقافية
٠,١٨٩ -	١				الحقوق الاقتصادية
١					الصعوبات المعوقة

يتبين من الجدول رقم (٧) والذي يوضح مصفوفة معاملات الارتباط بين أبعاد المقياس أن هناك علاقة ارتباطية بين أبعاد المقياس اتضحت من خلال وجود علاقة ايجابية بين الحقوق المدنية وبين الحقوق السياسية والقانونية (٠,١٤١) حيث أن توافر الحقوق المدنية يؤثر ايجابياً على وجود وتوافر الحقوق السياسية والقانونية ، كما توجد علاقة ارتباطية أيضاً بين الحقوق المدنية وبين الحقوق الاجتماعية والثقافية (٠,٤٦٤) وهذا يدل على أن وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بالحقوق المدنية يتزامن مع الوعي بالحقوق الاجتماعية والثقافية ، كما يوجد أيضاً علاقة ايجابية بين الحقوق المدنية للمواطنة وبين الحقوق الاقتصادية (٠,١٥٦) وهذا يدل على العلاقة الطردية بين كل منهما ، حيث إن توافر أي منهما يؤثر ايجابياً في وجود الآخر) ، بينما في المقابل توجد علاقة عكسية بين كل من الحقوق المدنية وبين الصعوبات التي تعوق وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة (-٠,٤٢٦) وهذا يدل على عدم الارتباط الايجابي بين كل منهما حيث إن وجود احدهما لا يؤثر في وجود الآخر أو متوقف على وجوده .

أما بالنسبة للحقوق السياسية والقانونية فتوجد علاقة ارتباطية بينهما وبين الحقوق الاجتماعية والثقافية (٠,٥٦١) أي أن وجود أي منهما يؤثر ايجابياً في وجود الآخر والعكس صحيح ، كما توجد علاقة ارتباطية بين الحقوق السياسية والقانونية وبين الحقوق الاقتصادية (٠,١٩٥) أي أن توافر الوعي بالحقوق السياسية والقانونية يؤثر في مدى وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بالحقوق الاقتصادية ، بينما توجد علاقة

عكسية بين الحقوق السياسية والقانونية وبين الصعوبات التي تعوق وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة (-٥٤٢,٥) أي لا تتأثر الحقوق السياسية القانونية بوجود تلك الصعوبات .

أما بالنسبة للحقوق الاجتماعية الثقافية فتوجد علاقة ارتباطية عكسية بينها وبين الحقوق الاقتصادية (-١٣٠,٥) أي لا يتأثر وجود أحدهما بحتمية وجود الآخر ، كما توجد علاقة ارتباطية عكسية بين الحقوق الاجتماعية والثقافية وبين الصعوبات التي تعوق وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة (-٥٠٢,٥) أي عدم الاقتران بين كل منهما في التواجد .

أما بالنسبة للحقوق الاقتصادية فتوجد علاقة ارتباطية عكسية بينها وبين الصعوبات التي تعوق وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة (-١٨٩,٥) ، أي أن وجود أحدهما غير مقترن حتماً بوجود الآخر .

٤- رؤية مقترحة لتنمية وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة في ضوء دراستهم لمادة حقوق الإنسان:

في ضوء الإطار النظري للدراسة ، ونتائج الدراسات السابقة ، وما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية ، يمكن وضع رؤية مقترحة لتنمية وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة في ضوء دراستهم لمادة حقوق الإنسان ، وتتضمن هذه الرؤية مجموعة من الأبعاد الرئيسية المتمثلة في : الأسس التي تقوم عليها الرؤية المقترحة ، الأهداف الأساسية للرؤية المقترحة ، الاعتبارات التي يجب مراعاتها في الرؤية المقترحة ، الاستراتيجيات المستخدمة في الرؤية المقترحة ، التكنيكات المهنية المستخدمة في الرؤية المقترحة ، النظريات المهنية التي يمكن استخدامها في الرؤية المقترحة ، الأدوار التي تمارس من خلال هذه الرؤية المقترحة ، عوامل نجاح الرؤية المقترحة.

وسوف نعرض لتلك الأبعاد على النحو التالي :

أولاً : الأسس التي تقوم عليها الرؤية المقترحة :-

(أ) المعطيات النظرية لمهنة الخدمة الاجتماعية ، والإطار النظري للدراسة الحالية.

(ب) الدراسات السابقة المرتبطة بتنمية وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة .

(ج) ما توصلت إليه الدراسة الميدانية الحالية من نتائج.

ثانياً : الأهداف الأساسية للرؤية المقترحة :-

(أ) تفعيل دور المؤسسات الأكاديمية في تنمية وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة .

(ب) توعية طلاب الخدمة الاجتماعية بالمواطنة وما تشتمل عليه من حقوق وواجبات مختلفة .

(ج) مساعدة طلاب الخدمة الاجتماعية على ممارسة حقوق المواطنة كحق دستوري لهم وبشكل سليم.

(د) تكليف طلاب الخدمة الاجتماعية بربط المادة النظرية لمادة حقوق الإنسان بالواقع الاجتماعي .

(د) مواجهة الصعوبات التي تحول دون ممارسة طلاب الخدمة الاجتماعية لحقوق المواطنة .

(هـ) التوصل الى مقترحات تسهم وبشكل فعال في تنمية وعى طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة .

ثالثاً : الاعتبارات الواجب مراعاتها في الرؤية المقترحة:-

(أ) التأكد من ملائمة محتويات هذه الرؤية مع ميول ورغبات طلاب الخدمة الاجتماعية .

(ب) أن تتناسب تلك المحتويات مع خصائص المرحلة العمرية للشباب الجامعي .

- (ج) إتاحة الفرص الممكنة لمشاركة طلاب الخدمة الاجتماعية لممارسة كافة حقوقهم المختلفة .
 (د) اهتمام الجهات المعنية بممارسة طلاب الخدمة الاجتماعية لحقوق المواطنة بشكل مستمر .
 (هـ) مراجعة اللوائح والقوانين والتشريعات المنظمة للمناخ الجامعي بما يساهم في تنمية وعي طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة .

رابعاً : الاستراتيجيات المستخدمة في الرؤية المقترحة :-

- أ- **استراتيجية الاتصال** : من خلال فتح قنوات الاتصال بين الجامعات والمعاهد العليا وبين مختلف المؤسسات المجتمعية الأخرى لتنفيذ أنشطة وبرامج لتنمية وعي طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة ، وكذلك التمهيد لاتصال طلاب الخدمة الاجتماعية بهذه المؤسسات بعد التخرج لاستمرارية ممارسة حقوق المواطنة ميدانياً ، وقيامهم بتنمية وعي غيرهم من الشباب بتلك الحقوق وكيفية ممارستها .
- ب- **استراتيجية المشاركة** : من خلال إتاحة الفرص اللازمة لمشاركة طلاب الخدمة الاجتماعية بالأنشطة التي تنظمها الجامعات والمعاهد العليا لتنمية الوعي بحقوق المواطنة وممارستها على أرض الواقع ، وكذا تشجيع كافة الممارسات التي تهدف الى إكساب سمات المواطنة السليمة .
- ج- **استراتيجية الإقناع** : من خلال إقناع طلاب الخدمة الاجتماعية بأهمية المشاركة بالأنشطة الرامية الى تنمية الوعي بحقوق المواطنة سواء كانت تلك الأنشطة داخل المؤسسات الأكاديمية أو خارجها .
- د- **استراتيجية التوجيه والتشجيع** : من خلال توعية طلاب الخدمة الاجتماعية بأهمية الإلمام بحقوق المواطنة وواجباتها ، مع التشجيع المادي والمعنوي لضمان استمرارية ممارسة المواطنة بكافة جوانبها .
- هـ - **استراتيجية إعادة البناء المعرفي** : من خلال تعديل أو تغيير أو تدعيم أفكار طلاب الخدمة الاجتماعية بما يتماشى مع مقتضيات الواقع الاجتماعي ، ومع ما يتم اكتسابه من معارف جديدة جراء دراسة مادة حقوق الإنسان .
- و- **استراتيجية تغيير السلوك** : من خلال تعديل السلوكيات غير السليمة التي يقوم بها طلاب الخدمة الاجتماعية وفقاً للمعارف الجديدة التي أضافتها دراسة مادة حقوق الإنسان .

خامساً : التكنيكات المستخدمة في الرؤية المقترحة :-

- أ- **تكنيك لعب الدور** : من خلال اشتراك طلاب الخدمة الاجتماعية في لعب بعض الأدوار التي تمثل المواقف التي تفيد في مساعدتهم على تحمل المسؤولية والاعتماد على النفس ، والتعبير عن آرائهم وأفكارهم بحرية تدعيماً لممارسة المواطنة بشكل سليم .
- ب - **تكنيك المناقشة الجماعية** : من خلال العمل على تنمية السلوك الديمقراطي وتنمية القدرة على اتخاذ القرارات ، وأيضاً الوقوف على ميول ورغبات واحتياجات طلاب الخدمة الاجتماعية ، مع عرض ومناقشة الموضوعات التي تتعلق بتنمية وعيهم بحقوق المواطنة وكيفية ممارستها .
- ج- **تكنيك المحاضرات والندوات التثقيفية** : من خلال تنمية أو تعديل أو تطوير وتدعيم معارف وأفكار طلاب الخدمة الاجتماعية حول المواطنة وما يقترن بها من قضايا ، من خلال طرح وتناول الموضوعات المتعلقة بالحقوق والواجبات التي تشغل مساحة كبيرة من اهتمام وتفكير طلاب الخدمة الاجتماعية من خلال ندوات هادفة تضم خبراء ومتخصصين .

سادساً : النظريات المهنية التي يمكن استخدامها في الرؤية المقترحة :-

- أ- **نظرية الدور** : ويستفاد بها في توضيح وتحليل دور المؤسسات الأكاديمية في تنمية وعي طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة ، وكذا توضيح دور طلاب الخدمة الاجتماعية في اكتساب الوعي بالمواطنة

الصالحة وتنمية ما يرتبط بذلك من حقوق وواجبات ، علاوة على دورهم في ممارسة حقوق المواطنة في الجانب الموصوف أو المتوقع أو الممارس أو الفعلي .

ب- **نظرية الاتصال** : ويمكن تنمية وعي طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة عن طريق الاتصال بكافة أنواعه ومستوياته بجميع المؤسسات الأكاديمية ، مما يساهم في تنمية وتطوير قدرات ومعارف طلاب الخدمة الاجتماعية حول حقوق المواطنة بالحوار الهادف والاتصال البناء المستمر والأداء الإيجابي من خلال الأنشطة المختلفة المرتبطة بمادة حقوق الإنسان .

ج- **نظرية الأنساق العامة** : من منطلق أن الكيان الأكاديمي بناء متكامل الأطراف يشكل الطلاب (طلاب الخدمة الاجتماعية) أحد أهم أنساقه الفرعية ، وبالتالي يقع على عاتق تلك المؤسسات الاهتمام بتنمية وعي هؤلاء الطلاب بكافة القضايا المعاصرة والتي من بينها المواطنة وما يرتبط بها من حقوق وواجبات من خلال المؤلفات الجامعية للمواد التي يتم تدريسها ، التزاماً بالدور المنوط بها في تكوين وتنمية الفكر الإيجابي البناء للخريجين خاصة في ظل التطور التكنولوجي المتنامي .

سابعاً : الأدوار التي تمارس خلال الرؤية المقترحة :-

- ١- **دور المنمى** : من خلال تنمية وعي طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوقهم وواجباتهم التي تتضمنها وتنص عليها المواطنة والتي تؤكد دراسة مادة حقوق الإنسان .
- ٢- **دور المساعد** : من خلال مساعدة الطلاب في الحصول على حقوقهم وأداء الواجبات المنوطة بهم .
- ٣- **دور المسير** : من خلال تقديم التيسيرات التي من شأنها مساعدة طلاب الخدمة الاجتماعية على أن يكونوا مواطنين صالحين واعين بحقوقهم مؤدين لواجباتهم .
- ٤- **دور الممكن** : من خلال تيسير حصول طلاب الخدمة الاجتماعية على حقوقهم على الوجه الأكمل
- ٥- **دور المدافع** : من خلال حماية حقوق طلاب الخدمة الاجتماعية .
- ٦- **دور المنشط** : من خلال محاولات استثمار الخدمات المجتمعية وتوجيهها لتنمية جوانب المواطنة الصالحة لدى طلاب الخدمة الاجتماعية ومحاولة استئصال القيم الاجتماعية الهدامة التي تحول دون تنمية الوعي بالمواطنة بما تشتمل عليه من حقوق وواجبات، فكل ذلك يزيد من مشاركات طلاب الخدمة الاجتماعية بتحمل المسؤولية وإدراك أهمية المواطنة .

ثامناً : عوامل نجاح الرؤية المقترحة :-

- أ- التأكيد على اهتمام مقرر مادة حقوق الإنسان بتنمية وعي طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة .
- ب- توفير المتطلبات اللازمة لإنجاح برامج تنمية وعي طلاب الخدمة الاجتماعية بحقوق المواطنة .
- ج- اهتمام أجهزة رعاية الشباب بمعاهد وكليات الخدمة الاجتماعية بالعمل على ممارسة الطلاب لحقوق المواطنة بشكل ديمقراطي سليم .
- د- إعادة النظر في محتوى مقرر مادة حقوق الإنسان بما يركز على تنمية الوعي بحقوق المواطنة .

المراجع

- ١- دستور جمهورية مصر العربية : الباب الثالث ، الحقوق والحريات والواجبات العامة ، مادة (٨٢) .
- ٢- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : تعداد سكان مصر عام ٢٠١٩ م .

- ٣- أشرف عبد الحكيم مجاهد : الجمعيات الأهلية فى مجال حقوق المواطنة والديمقراطية ، ورقة عمل ، ندوة التنقيف السياسي للشباب ، كفر الشيخ ، ٢٠٠٣ ، ص ٣ .
- ٤- على ليله : المواطنة بين السياق القومي والعالمي ، مجلة الديمقراطية ، العدد ٣٣ ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام ، يناير ٢٠٠٩ ، ص ٣٧ .
- ٥- المجلس القومي للشباب : حقوق المواطن والديمقراطية ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٧ .
- ٦- دستور جمهورية مصر العربية : مرجع سبق ذكره ، ماده (٥٣) .
- ٧- طلعت السروجي : السياسة الاجتماعية والحقوق الاجتماعية للإنسان ، ورقة عمل ، المؤتمر العلمي الخامس ، الفيوم : جامعة القاهرة ، فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠٠٤ ، ص ٥٨ .
- ٨- أحمد الرشيدى : حقوق الإنسان ، القاهرة ، الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٢ .
- ٩- إبراهيم بيومي مرعي : الجامعات وتحديات التنمية ، بحث منشور ، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد الثاني ، القاهرة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، إبريل ١٩٩٧ ، ص ٣٩ .
- ١٠- عبد الهادي الجوهري : معجم علم الاجتماع ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٩٩ ، ص ٢٤٧
- ١١- عبد الحليم رضا عبد العال : التغيير الاجتماعي وهيكل المجتمعات المعاصرة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ٢٠٠٥ ، ص ١٤٨ .
- ١٢- محمد رفعت قاسم : العلاقة بين منظمات الرعاية الاجتماعية والمنظمات الأخرى ، بحث منشور بالمؤتمر العلمي الثاني ، الفيوم : جامعة القاهرة فرع الفيوم ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٩٩٠ ، ص ٣٥٧-٣٥٨ .
- ١٣- ماهر أبو المعاطي على : نماذج ومهارات التدخل المهني فى الخدمة الاجتماعية ، الرياض ، مكتبة الزهراء ، ط ١ ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٥٥ .
- ١٤- السيد عبد الحميد عطية : ممارسة طريقة العمل مع الجماعات "اتجاهات نظرية وعمليات الإشراف والتقويم" ، الإسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ٢٠٠٢ ، ص ١١٦
- ١٥- ماهر أبوالمعاطى على : مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥٧ .

١٦- إحسان ذكى عبد الغفار وآخرون :الاتجاهات الحديثة فى خدمة الفرد، القاهرة، الثقافة المصرية ، ٢٠٠٠ ، ص ١٧٩ .

١٧- سامية بارح فرج : التدخل المهني لطريقه تنظيم المجتمع لتنمية قيم المواطنة عند الشباب , دراسة مطبقة على أعضاء مكتب المستقبل بالقاهرة , بحث منشور , المؤتمر العلمي السنوي التاسع عشر , القاهرة : جامعه حلوان , كليه الخدمة الاجتماعية , مارس ٢٠٠٦ .

18- Pamela Mum, Margret Arnet :Citizenship Education ,N.Y, Journal Science ,2006 .

١٩- ماجدة سرور , علاء الزغل : الأحزاب السياسية وتفعيل قيم المواطنة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية , بحث منشور , المؤتمر العلمي العشرون , القاهرة : جامعة حلوان , كلية الخدمة الاجتماعية , ٢٠٠٧ .

٢٠- عماد حمدي داود : مناهج تعليم الخدمة الاجتماعية وتنمية ثقافة حقوق المواطنة لدى الطلاب , المؤتمر العلمي الدولي العشرون , القاهرة : جامعة حلوان , كلية الخدمة الاجتماعية , مارس ٢٠١٧ .

٢١- سلطانه محمد أحمد : برنامج التدخل المهني في طريقة العمل مع الجامعات لتنمية وعى المرأة بحقوق المواطنة , بحث منشور , مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية , العدد ٢٦ , القاهرة , جامعه حلوان , كلية الخدمة الاجتماعية , ابريل ٢٠٠٩ .

٢٢- خيرات سيد عبد الحكيم : دور الاتحادات الطلابية في تدعيم المواطنة لدى الطلاب من منظور طريقة تنظيم المجتمع , رسالة ماجستير , غير منشورة , أسيوط , جامعة أسيوط , كلية الخدمة الاجتماعية , ٢٠١٠ .

23- Judit Wilks : Child Friendly Cities A Place For Acting Citizenship In Geographical And Environmental Education , U.K , International Research Journal , 2010 .

٢٤- إبراهيم السيد محمد إبراهيم علوان : دور أخصائي العمل مع الجماعات في تنمية سمات المواطنة لدى أطفال بلا مأوى , رسالة ماجستير , غير منشورة , القاهرة , جامعة حلوان , كلية الخدمة الاجتماعية , ٢٠١٣ .

٢٥- فاطمة أحمد فؤاد الصاوي : المواطنة وتفعيل المسئولية الاجتماعية لدى طلاب جامعة الإسكندرية , رسالة ماجستير , غير منشورة , دمنهور : جامعة دمنهور , كلية الآداب , ٢٠١٤ .

٢٦- أمجد نصر الدين يوسف محمد : استراتيجية التضامن وتفعيل دور المجلس القومي لحقوق الإنسان في نشر ثقافة حقوق الإنسان المصري ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، القاهرة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ٢٠١٥ .

٢٧- حسين فتحي حسين عبد الهادي : دور الخدمة الاجتماعية في تنمية مفهوم المواطنة لدى الشباب الريفي ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ، الإسكندرية : جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، ٢٠١٥ .

٢٨- حسام رفعت راغب : العلاقة بين تنمية المواطنة للطلاب الجامعيين ومشاركتهم في تحسين بيئتهم الاجتماعية ، بحث منشور ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، العدد ٤٠ ، ج ١ ، القاهرة : جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، ابريل ٢٠١٦ .

٢٩- منير البعلبكي : قاموس المورد "انجليزي - عربي" ، ط ٣٩ ، بيروت ، دار العلم للملايين ، ٢٠٠٥ ، ص ٧٨ .

30- Ropert Barker : Dictionary Of social work , U.S.A. , 1987 , P.32

٣١- أحمد ذكي بدوى : معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، بيروت ، مكتبة لبنان ، ص ٣٢٣ .

٣٢- المجلس القومي للشباب : الشباب والمواطنة ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٥ .

٣٣- شبل بدران : التربية المدنية " التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان " ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٩ ، ص ٩٤ .

٣٤- وليم سليمان قلادة : المواطنة المصرية "حركة المحكومين نحو المساواة والمشاركة" ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠١٥ ، ص ٩ .

٣٥- إبراهيم مذكور : المعجم الوجيز ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٩٩٣ ، ص ٦٧٤ .

٣٦- المجلس القومي للشباب : الشباب والوطن ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٥٦ .

٣٧- منير البعلبكي : مرجع سبق ذكره ، ص ١٨٠ .

٣٨- منال طلعت محمود : العمل التطوعي وتنمية ثقافة المواطنة ، بحث منشور ، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية ، القاهرة ، جامعة حلوان ، كلية الخدمة الاجتماعية ، العدد ٢٣ ، الجزء الثالث ٢٠٠٧ ، ص ١٣٩ .

٣٩- طلعت مصطفى السروجي : التنمية الإنسانية والتحديث كمنهج تربوي , ورقة عمل , المؤتمر السادس للتوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية , القاهرة , جامعة الأزهر , كلية التربية , ٢٠٠٢ , ص ٤٠٨

٤٠- آمال حسن عويضة وآخرون : الإسلام والديمقراطية " نحو مواطنة فعالة " , القاهرة , مركز دراسات الإسلام والديموقراطية , ٢٠٠٦ , ص ٩٩ .

٤١- المجلس القومي للشباب : الشباب والوطن , مرجع سبق ذكره , ص ٥٧ .

٤٢- أنظر :

- سهير عبد السلام : أزمة المواطنة بين الدولة القومية والعولمة , بحث منشور , مجلة كلية الآداب , العدد ٥٧ , الإسكندرية , جامعة الإسكندرية , كلية الآداب , ٢٠٠٧ , ص ٤٩٠ .

- عماد صيام : منظمات المجتمع المدني وقضية المواطنة , بحث منشور , المؤتمر الوطني الرابع عشر للبحوث السياسية , القاهرة , جامعة القاهرة , كلية الاقتصاد والعلوم السياسية , ٢٠٠٣ , ص ٢ .

٤٣- علي ليله : مرجع سبق ذكره , ص ص ٤٢ - ٤٣ .